الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

البحوث العلمية

السنة السابعة | العدد التاسع عشر | 2009 م

الأبعاد الاقتصادية والقانونية للمشاريع المائية التركية الجديدة على العراق وسبل المواجهة

أ.د.عبد الكريم جابر شنجار*

المقدمة

ان العراق لم يذق طعم الاستقرار والعيش الآمنين مثلما هو حال الدول الأخرى ، بل ظل يعيش الكثير من الاحتلالات الطامعة بخيراته وثرواته ، وتعمق هذا النهج بعد اكتشاف النفط تجارياً عام 1927، وعلى اثر ذلك دخل العراق العقلية الغربية الباحثة عن الطاقة ومصادرها الرئيسة وفي مقدمتها النفط الذي يزخر به.

وقد توالت الثورات والانقلابات في العراق وكانت جميعاً ساعية الى تعديل المعادلة السياسية للنفط ، وهذه الدراسة لا تناقش شؤون النفط وما أصاب المواطن العراقي البسيط من احباطات جمة ، بعد إن هدرت ثروة العراق في كثير من الصراعات الدموية مع الدول المجاورة ، ولاشك ان النفط هو المحرك لكل ما جرى ويجري سواء من قبل السلطة الحاكمة ، بعد ان تحولت إيرادات النفط إلى أداة للتسلط والدكتاتورية على شرائح المجتمع ككل ، أو من قبل الدول الأخرى الطامعة في ثروة العراق وأرضه.

ويتفق الكثير في أن قضية النفط تمثل في كثير من جوانبها شأن خارجي لا يهم العراق لوحده على اعتبار ان النفط يمثل عصب الصناعة والمصدر الرئيس للطاقة العالمية ، لكن قضية المياه هي شأن ذلك المواطن العراقي البسيط الذي لا يرغب أن يرى نفسه يحرم من نعمة الله (سبحانه) من المياه النقية للشرب أو لزراعة أرضه لتوفير الغذاء لإدامة حياته ووجوده إلى درجة بلغ الأمر به إلى القناعة في العيش على سيرة (المهاتما غاندي) بتناول المأكولات النباتية بدلاً من العيش على اللحوم الحمراء والبيضاء .

وتأسيساً على ذلك تحاول هذه الدراسة الوقوف على مشكلة إنسان وحضارة، أدت التحديات الطبيعية وفي مقدمتها المياه دورها في إقامة حضارة عريقة ، فهو يواجه اليوم تحديات من نوع جديد في قضية توصف أحيانا (بالقنبلة الموقوتة) المتمثلة بالمشاريع الأروائيه التركية على نهري دجلة والفرات وما ستتركها من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية وحتى سياسية الأمر الذي ينبغي التصرف إزاها للتخفيف من تلك الآثار وشرح قضية نقص الإمدادات المائية إلى العراق للرأي المحلي والدولي للوقوف على التصرفات التركية الانفرادية ، فقسمت الدراسة إلى الآتي :-

*عضو هيئة تدريس/جامعة القادسية /كلية الإدارة والاقتصاد

المبحث الأول

التأريخ والمياه والزراعة في العراق

أولا. الخلفية التأريخية.

كان كل من حوضي دجلة والفرات قبل (6-8) آلاف سنة أكثر خصوبة مما هو عليه الحال الآن ، وشكلت الفيضانات الطبيعية للنهرين مكاناً ملائماً لنمو النباتات ، وهو ما دفع التجمعات الحضرية إلى النزول للأودية من مناطق التلال والعيش على جوانب النهر ، وكذلك في منطقة تلاقي النهرين[1].

وتشير حقائق التاريخ إلى أن أقدم الحضارات في العالم تمثل في حضارة وادي الرافدين، ووادي النيل التي قامت على ضفاف الأنهار ، بعد ان اكتشف الإنسان العراقي القديم أن قطع النهر وإقامة السدود ذو فائدة كبيره للسقي ونقل المياه إلى آراضي أعمق وأخصب ، فالسهل الرسوبي اعتمد منذ بدايات الاستيطان تقريباً في مطلع الألف الخامس (ق.م) على ابسط وسائل الري القديمة المعروفة ، وهي استغلال مياه الفيضانات ، وذلك سواء كان بإيصال المياه بوساطة قنوات أوليه ومحدودة إلى الأرض التي يراد زراعتها ، أو غمرها بمياه الفيضانات حتى إشباع التربة لمستوى معين يكون للأرض القابلة للزراعة أن تأخذ حاجتها دون إرواء إضافي ، أي ان النبات يعتمد في النمو على ما في التربة من خزين للمياه[2].

لقد أدى هذا الأسلوب القديم في السقي إلى الكثير من الآثار السلبية الواضحة ، إذ تسبب في ترشيح المياه في أعماق الأرض ، وأودعت ترسباتها في قنوات السقي فوق سطح الأرض المروية ، الأمر الذي زاد من مستوى التربة الزراعية بشكل كبير ، ومن جانب آخر نجد ان الموقع الجغرافي للعراق في المناطق شبه الجافة ، ساعد في زيادة المعدل العالي للتبخير في الصيف خاصة ، وقد أدت عملية التبخير إلى إبقاء الأملاح مستقره في الأرض الزراعية والبحيرات وقنوات السقي ، وفي النتيجة دمرت خصوبة الأراضي مع تراكم الأملاح ، وبمرور الزمن تركزت الملوحة وشكلت تحدياً لا يمكن للإنسان قهره لوحده دون جهد الدولة إلى درجة يمكن القول إن الطبيعة في العراق تقسو على الفلاح أكثر مما تقسو عليه السلطة المركزية أو الإقطاع ، نتيجة تميز المناخ في العراق بالجفاف وميل أراضيه المزروعة إلى صحاري عند أول إهمال لنظام الري ، لا سيما في وسط العراق وجنوبه.

ثانيا. طبيعة الاقتصادات المتشاطئة على نهري دجلة والفرات.

للوقوف على طبيعة اقتصادها يتطلب الأمر تحليل هيكل الناتج المحلي للدولة ، وعليه سنتناول هياكل الاقتصادات المتشاطئة على نهري دجلة والفرات (العراق ، سوريا ، تركيا) فضلاً عن المؤشرات ذات العلاقة بموضوع المياه ، وهي كالأتي :-

1. هيكل الناتج المحلي الإجمالي للأقتصادات الثلاثة.

يعكس هيكل الناتج ابرز النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في توفير دخول مواطنيها وفرص العمل لهم ، ويشير الجدول (1) إلى هيكل النواتج المحلية للدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات لعام 1999 ،ويلاحظ ان القطاع الزراعي يشقيه (النباتي والحيواني) في العراق يمثل 33% من الناتج المحلي ، ويرجح ذلك الى ارتفاع مشاركة هذا القطاع في إثناء مدة العقوبات الدولية التي فرضت على العراق خلال التسعينيات بموجب قرار مجلس الأمن ذي الرقم (986) على اثر دخول الجيش العراقي الى الكويت ، بعدها انخفضت نسبة مساهمة[3]هذا القطاع وبلغت 19% باستبعاد الصناعات الاستخراجية في عام 2005 وبعد التحولات التي جرت في 2003/4/9 ، وهذه الصورة لها مدلولات اقتصادية ، جعلت الأمن الغذائي في خطر كبير ، بعد ان تدهور الناتج الزراعي وهجرة العاملين في قطاع الزراعة وسنشير لذلك لاحقا. أما القطاعات الصناعية فقد سجلت نسبه مساهمة بلغت 14% اذ تضم هذه الصناعات (قطاع التعدين ، الصناعات الاستخراجية ، الصناعات التحويلية ، الكهرباء والغاز والماء ، البناء والتشييد) أما القطاعات الخدمية التي تضم أنشطة الخدمات الإنتاجية (التجارة والمطاعم والفنادق ، النقل والمواصلات والتخزين ، المؤسسات المالية والتأمين) والخدمات الاجتماعية (الإسكان والمرافق ، الخدمات الحكومية ، الخدمات الأخرى) فساهمت بنسبة 53% في عام 1999 في حين بلغت مساهمتها[4] نحو 39% و34% على التوالي مقابل 27% للقطاعات السلعية في عام 2005.

جدول رقم (1)

هيكل الناتج المحلي الاجمالي للدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات لعام 1999

نسبة مئوية

القطاعات الدولة	قطاع الزراعة	القطاعات الصناعية والسلعيه الأخرى	القطاعات الخدمية الإنتاجية والاجتماعية	المجموع
العراق	33 %	%14	%53	%100
سوريا	28 %	%18	%54	%100
تركيا	16 %	%24	%60	%100

المصادر :

-U.N.Handbook Trade and Development statistics , New York and Geneva,2001. P, 309.

–صندوق النقد العربي ،الحسابات القومية في الدول العربية (1990–2000) . ابو ظبي.

أما الاقتصاد السوري فيختلف ابتداءاً عن الاقتصاد العراقي فهو لا يعتمد على الإنتاج النفطي على اعتبار ان سوريا ليست من الدول المنتجة الرئيسة للنفط ، على الرغم من ان الصناعات الاستخراجية تساهم بنسبة 21% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

السوري أما القطاع الزراعي فيساهم بنسبة 28% كما يبينها الجدول السابق ، تقريباً في عام 2005 وبالمعدل نفسه[5].

باستبعاد الصناعات الاستخراجية ، ويذكر ان القطاعات الخدمية تكتسب في سوريا ولاسيما القطاعات الخدمية الإنتاجية إذ تساهم بنسبة 38% و 16% للخدمات الاجتماعية و46% للقطاعات السلعية.

ويستنتج عند المقارنة بين مكونات الاقتصاديين العراقي والسوري حاجتهما للمياه للاستخدامات في الزراعة والصناعة ومن ثم أن أيّ خلل في إمدادات المياه سيترك أثارا سلبيةً متنوعة.

اما هيكل الناتج المحلي إلى تركيا[6]فتشير البيانات إلى انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي من 35% عام 1960الى 14% عام 1999 وبقيمة مضافة بلغت 6,1 مليار دولار أما القطاعات الصناعية هي أفضل من العراق وسوريا ، إذ تبلغ نسبة مساهمتها 24% في حين سجلت القطاعات الخدمية نسبة 60% فهي مساهمة إنتاجية اكثر منها اجتماعية وهي تماثل الى حد كبير نسبة مساهمة هذه القطاعات في تكوين النواتج المحلية لبعض من الدول المتقدمة.

2.مؤشرات أخرى.

يبين تقرير التنمية البشرية[7] The Human Development Report والذي جاء بعنوان ما هو ابعد من الندرة Power , provety and the global water Crisis ان 1,1 مليار شخص في العالم لا يتوفر لهم مياه بحلول عام 2015 وان 26 مليار شخص يعانون من عدم وجود نظام للصرف الصحي ، وعلى الصعيد العربي[8] فان المنطقة تعد من أكثر مناطق العالم فقراً للموارد المائية البالغة نحو 269 مليار/م3 في السنة منها حوالي 42 مليار/م3مياه حوضيه متجدده فضلاً عن ان الوارد المائي من الأمطار البالغ 3 . 2 مليار/م3 . ويقدر معدل نصيب الفرد العربي[9] من إجمالي الموارد المائية نحو 940م3 في السنة ، في حين يبلغ المتوسط[10]في أفريقيا 5500م3 وفي اسيا 1000م3 وعلى الصعيد العالمي[11]7650م3 ، ومن المتوقع[12]ان ينخفض المعدل العربي الى 500م3 في عام 2025 ، في ضوء معدلات النمو السكاني المرتفعة ، وتناقص كمية المياه التي ترد للدول العربية من الأنهار المشتركة التي تنبع من الدول المجاوره التي تصل تقريباً الى نصف الكميات المتاحة من المياه، زيادة على الطبيعة الجغرافية اذ تقع معظم أجزاء الوطن العربي في مناطق جافة وشبه جافة.

أما بخصوص الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات (العراق ، سوريا ، تركيا) ، فيما يأتي بعض المؤشرات المتوافرة.

*العراق[13]مؤشرات عام 2003.

*يبلغ عدد السكان 27,3 مليون نسمه.

*معدل دخل الفرد ما بين 480-360 دولار أمريكي بعد ان كان يبلغ 3600دولار في اوائل الثمانينات.

*نسبة الذين يحصلون على مياه آمنه في الحضر 97% وفي الريف 50% وبوصفه معدلاً 81%.
*العمر المتوقع 58,9 سنه.
*مؤشر دليل التنمية البشرية HDI (لا يتوفر).

*سوريا مؤشرات[14] عام 2005:-
*يبلغ عدد السكان 18,1 مليون نسمه.
*معدل دخل الفرد 3576 دولار.
*نسبة الذين يحصلون على مياه آمنه في الحضر 94% وفي الريف 64% وبوصفه معدلاً 79%.
*العمر المتوقع 73,3 سنه.
*مؤشر دليل التنمية البشرية المرتبة (107) عالمياً ، وفي الموقع (29) في دليل الفقر بحسب الترتيب العالمي للدول الفقيرة.

تركيا[15]:-
*يبلغ عدد السكان 65546 مليون نسمه بحسب احصاءات عام 1999.
*معدل دخل الفرد ما بين 7753 دولار امريكي عام 2005.
*نسبة المحرومين من تجهيزات المياه 4%.
*العمر المتوقع 68.9 سنه.
*مؤشر دليل التنمية البشرية HDI في المرتبة (92).

ثالثا: المصطلحات والمفاهيم ذات العلاقة.

ان الماء مصدر الحياة ، ويمثل احد العناصر الأساسية للنمو والتطور ، وان الموارد المائية غير منتظمة الدوران ، ومن طبيعتها الخضوع إلى متغيرات الطبيعة المتقلبة ومن ثم فإنها تختلف من سنه الى أخرى ومن مكان لآخر ، وان وفرة المياه السطحية او الجوفية لا تنسجم مع احتياجات الإنسان في كثير من الأحيان ، فيحصل الهلاك عند الحالتين ، فربما في مكان ما يكون وفيراً جداً وتحصل عندئذ الفيضانات والأمطار الغزيرة أو يكون شحيحاً جداً في مكان آخر ويحصل الهلاك أيضا ، وبعبارة أخرى ان انقطاع إمدادات المياه يمكن ان يرسم الحد الفاصل بين التغذية الكافية والجوع والصحة والمرض وفي النهاية بين الحياة والموت.
وفيما يأتي مجموعة من المفاهيم ذات العلاقة بالمياه.

1-**الأرض الزراعية**[16]: تشمل الأرض (المعرفة من لدن منظمة الفاو) وهي الأرض التي تستعمل للمحاصيل المؤقتة والمراعي المؤقتة لتربية الحيوانات.

2-**الأرض المروية** : تشمل المساحات المزودة بالمياه بما فيها الأراضي المروية بالغمر ، وتشير أراضي المحاصيل إلى الأراضي الزراعية والأراضي المستخدمة للمحاصيل الدائمة[17].

3-**مصادر المياه النقية** : تشير إلى المصادر المتجددة الكلية بما فيها تدفقات الأنهار ، والمياه الجوفية الناشئة عن مصبات الأمطار في الدول ،كذلك الأنهار من الدول الأخرى[18].

4-**المسحوبات السنوية من المياه النقية** : ويشير إلى إجمالي المسحوبات من المياه وتشمل السحب بالنسبة للزراعة والصناعة كذلك المسحوبات للاستخدامات المحلية التي تشمل مياه الشرب ومياه الإمدادات البلدية واستخدامات الخدمات العامة والمنشآت التجارية والمنازل ، ولا يتم حساب التبخر من أحواض التخزين[19].

5-**فرصة الحصول على مياه آمنة**: وتشير إلى النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على حصص معقولة تكفي احتياجهم من المياه في مساكنهم أو على مسافة مناسبة من مساكنهم[20]. ويشير الجدول رقم (2) إلى بعض الإحصائيات عن هذه المفاهيم في كل من العراق وسوريا وتركيا لعام 1999 ، ويلاحظ ان المسحوبات السنوية من المياه النقية في العراق تبلغ نحو 42.8 كم/م2 وهي أعلى من معدلاتها في كل من سوريا وتركيا ، أما عن استخدامات المياه بحسب القطاعات فيبين الجدول إن نسبة 92% تذهب إلى القطاع الزراعي و5% للصناعة و 3% للقطاع الأسري.

جدول رقم (2)
مصادر المياه النقية والمسحوبات السنوية لعام 1997

البيان / الدولة	مصادر المياه النقية م3/ لكل شخص	المسحوبات السنوية من المياه النقية مليون م3	من إجمالي المصادر %	للزراعة	للصناعة	القطاع الأسري
العراق	3451	42.8	56.8	92	5	3
سوريا	589	14.4	112.6	94	2	4
تركيا	2249	31.6	23.9	72	11	16

ملاحظة :كل من العراق وسوريا تعتمد على تركيا في حصولها على المصادر.
المصدر:البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم ، 1999،مركز معلومات قراء الشرق الاوسط القاهرة ،ص137.

رابعا.المياه والزراعة في العراق.

إن أمن المياه في الزراعة يشمل كل جوانب التنمية البشرية وتمثل الارض والمياه الأصول التي يعتمد عليها الفقراء في كسب معيشتهم . ويبين جدول (3) مصادر مياه

القطر البالغة 80مليار/م3 في الظروف الاعتيادية، وبالطبع انخفضت حالياً عن هذه المعدلات كثيراً .

جدول رقم (3)
مصادر مياه العراق مليار /م3 المفترضه

مصدر / موقع	الكمية
نهر دجلة عند الفتحة	43
الفرات في هيت	30
نهر الدهمية في الانجانة	0.71
ديالى في السدور	0.8
المجموع الكلي	80

المصدر: جمهورية العراق ، مصادر المياه وادارتها ، ندوة مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي ، الكويت (17-20)شباط ،1986 ،ص87.

وفيما يأتي بيان العلاقة بين المياه والزراعة.
1-السقي وتصريف المياه :يستند النظام الزراعي في العراق على الإرواء ، وتمثل أحواض نهري دجلة والفرات مع روافدها العامل الأساس للأراضي المنتجة.
وقد تطور النظام الحديث للسقي في العراق مع بداية القرن المنصرم[21]، عندما تم انشاء سدة الهندية عام 1914 على نهر الفرات وسدة الكوت عام 1939 ، وقد استحدث عدد كبير من السدود والخزانات المائية من بينها (دربندخان ، حمرين ، الحبانيه) وتبلغ الأراضي الملائمة للسقي نحو 37 مليون دونم والمستخدمة فعلاً في الزراعة (23) مليون دونم .
2-ارتفاع ملوحة التربة.تعد الأقسام الوسطى والجنوبية من العراق من اشد المناطق تأثراً بالملوحة ، وفي هذا الصدد تشير الأرقام[22] الى ان 75% من الأراضي المروية في العراق تعاني من الملوحة ، الأمر الذي يؤدي في حال استمرارها الى زيادة مساحة الأراضي المتصحرة التي تبلغ 167 الف/كم2 تمثل ما نسبته 38% من المساحة الكلية للعراق تضاف إليها المساحة المهددة بالتصحر والبالغة 238 ألف/كم2 وهي تمثل نسبة 54.7% من مساحة العراق وعند جمع النسبتين[23]ستكون بحدود 93% من مساحة العراق متصحرة في حالة عدم الإسراع في معالجة هذه المشكلة الخطرة من لدن الدولة.
وقد أكدت دراسات[24] عمليه أجريت في محطات تجريبية في مدينة عانه ، ومشروع الدجيل ، ومشروع الدلمج ، شرق الفرات ، ملخصها أن زيادة ملوحة التربة من 4 إلى 14 جزء من المليون تخفض إنتاجية الحقل الزراعي بنسبة 60%.

أما عن العوامل التي تسبب الملوحة فهي :-
أ-الطرق القديمة في السقي التي ترافقت مع انعدام نظام التصريف الاصطناعي وأدى ذلك الى زيادة نسبة الملوحة في الأراضي المروية.
ب-الموقع الجغرافي للعراق في المنطقة شبه الاستوائية الجافة مع صيف حار جاف ، وهو ما يؤدي إلى زيادة معدلات التبخر وترشيح الأملاح.
ج-عدم وجود نظام تصريف للأراضي المروية الى جانب وجود شقوق في أراضي البحيرات تعمل على زيادة تركيز الأملاح.

3.الهجرة: سبب نقص إمدادات المياه ضغطاً على المزراعين مما دفعهم للهجرة من الريف الى المدينة ، هذه الهجرة امتدت من الخمسينيات الى الثمانينات من القرن المنصرم ، وتجدر الإشارة الى ان عملية دراسة القوى العاملة في القطاع الزراعي تواجه صعوبات بسبب الافتقار الى المصادر الاحصائيه الدقيقة في مجال القوى العاملة ، الا أن ما متوفر من معلومات إحصائية تشير الى ان هذا القطاع كان يستوعب نحو 40% من القوى البشرية العاملة في السبعينات من القرن المنصرم وقدانخفضت هذه النسبة في أثناء الحرب (العراقية –الإيرانية).ونسوق الجدول (4) الذي يبين هيكل العمالة بحسب توزيعها على القطاعات الاقتصادية ، ويلاحظ تدني نسبة العاملين في الزراعة لا سيما بعد 2003/4/9 نتيجة انخراط القوى العاملة الزراعية في تشكيلات الشرطة والجيش مما تسبب في انهاء الخبرات الزراعية والإدارية المطلوبة .

جدول (4)

توزيع القوى العاملة بحسب القطاعات الاقتصادية

نسبة مئوية%

القطاعات / الدولة	الزراعة		الصناعة		الخدمات		المجموع	
	1995	2004	1995	2004	1995	2004	1995	2004
العراق	12.8	8.3	24.6	20.3	62.6	71.4	%100	%100
سوريا	30.5	26.2	30.8	24.4	38.7	49.4	%100	%100

المصدر :التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2006،ص274 .

المبحث الثاني

العلاقات المائية الخارجية للعراق.

أولا.أزمة المياه في العراق.

سبق إن تعرض العراق في السبعينيات من القرن المنصرم الى ضغوط شديدة على موارده المائية ، ويبدو أنه مقبل على أزمة مياه أكثر خطورة من سابقتها ، بعد شروع تركيا في تنفيذ مشروع (آل صو) والسدود الأخرى على نهر دجلة ، ويتوقع ان تتعرض العلاقات المائية الخارجية للعراق إلى أزمات حادة نتيجة عدة عوامل ، وذلك للأسباب الآتية :-

1.سياسيا.

ان الجانب التركي لديه الكثير من الأسباب السياسية التي تجعله متمسكاً بالمشاريع الاروائية المائية المشيدة في منطقة شرق وجنوب تركيا ، في مقدمتها التأثير على سكانها من الاكراد من خلال تجميع القرى المنتشرة في هذه المناطق الجبلية الوعرة في تجمعات استيطانيه كبيره حتى يسهل السيطرة على أدارتها ، كذلك لدى تركيا رؤى مستقبلية في علاقاتها مع العراق في ضوء تصاعد الأهمية السياسية للأكراد في العراق وامتداد تأثيرات المد الكردي على خارطة العراق الجغرافية والسياسية ، ومن ثم أن هذه المعادلات

السياسية الجديدة في العراق ، جعلت من تركيا تتمسك بورقة المياه بوصفها أداة ضاغطة على أيّ تطورات في الجغرافية والسيادة في العراق.

2.العوامل السكانية:

يمثل النمو السكاني عامل ضغط على مصادر المياه فالدول العربية عامة والعراق خاصة تتجاوز فيها نسبة النمو السكاني نحو 4% وهو معدل مرتفع بالمقارنة[25] بالمعدل العالمي البالغ 1,18% والدول المتقدمة 0,5%.

ونسوق الجدول (5) الذي يمثل الموارد والاستخدامات للمياه في الوطن العربي ، ويلاحظ الفجوة بين العرض والطلب ، وفي هذا المجال يذكر مركز التنمية للإقليم العربي – الأوربي ، أن معظم الدول العربية تعاني من ندرة المياه ، وأنها تعتمد بنسبه 65% على الموارد المائية من خارج حدودها ، وبذلك يتوقع زيادة عدد الدول العربية التي سوف تقع تحت خط الفقر المائي إلى 19 دولة للأسباب التي ذكرت في بداية هذا البحث ومن ثم سيقل نصيب الفرد من الموارد المائية عن ألف/م3 ، وهو المعدل الذي حددته الأمم المتحدة لقياس مستوى الفقر المائي للدول[26].

جدول (5)

موارد واستخدامات المياه في الوطن العربي

البيان / الفقرة	الاستخدام الحالي مليار م3	اجمالي الموارد المتاحة مليار م3	الطلب المتوقع لتامين 50% اكتفاء ذاتي			الطلب المتوقع لتامين 100% اكتفاء ذاتي		
			2010	2020	2030	2010	2020	2030
مياه الشرب والاستخداما ت المنزلية	7	-	20.2	27.7	36	20.2	27.7	36
الصناعة	1	-	9.1	14.4	22.3	9.1	14.4	22.3
الزراعة	161	-	222.5	220.9	226.5	354.2	268.2	377.5
غير محددة	6	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	175	296	241.8	263	284.8	383.5	428.3	435.8

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،1986ص62 ، 2006 .

: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2006، ص442.

3.البيئة:

وتتعلق بمقدار مياه الأمطار المتساقطة على القطر ويتباين سقوط الأمطار في مناطق العراق، فالمعدلات الاعتيادية تتراوح بين 250-1000ملم في المناطق التي يطلق عليها المناطق الزراعية الديمية ، في حين تقل في مناطق شاسعة من العراق عن 250ملم ، وعلى العموم تغطي الأمطار متطلبات تبلغ ثلث مساحة العراق في الشتاء ، وهذا يجعل من العراق يعتمد على نظام الري حتى في المدة الممطرة بسبب قلة الكميات المتساقطة وتذبذبها ويبين الجدول (6) كميات هطول الأمطار وتوزيعها ويلاحظ ان كل معدلات الأمطار الأقل من 100 ملم و (100-300ملم) غير كافية للنشاط الزراعي وتقتصر الفائدة منها على تغذية المراعي الطبيعية في حين المعدل (أكثر من 300ملم)

يعد معدل ملائم للزراعة الا ان نسبه الفائدة لا تتعدى 7 , 2% و 8 , 1% من مساحة العراق وسوريا على التوالي ، هذه الكميات من الأمطار غير ذات فائدة للزراعة الديمية ، الأمر الذي يجعل الحاجة مستمرة للمياه لأغراض الري.

جدول (6)

كميات المطول المطري السنوي في العراق وسوريا

البيان / الدولة	كمية الامطار السنوية مليار م3	اقل من 100 ملم		100-300 ملم		اكثر من 300 ملم	
		المساحة الف كم2	كمية مليار م3	المساحة الف كم2	كمية ميار م3	المساحة الف كم2	كمية مليار م3
العرق	%4.3	%1	0.1	%12.1	%12.4	%2.7	%2.6
سوريا	%2.3	%0.1	1.9	%5.8	%5.7	%1.8	%1.7
جميع الدول العربية	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2005، ص270.

ويعزز الجدول (7) الذي يبين مساحة الأراضي المزروعة في الدولتين ما اشرنا أليه ويلاحظ من الجدول الأخير ان الأراضي الزراعية في العراق تعتمد على الإرواء عن طريق نظام الري أكثر من سوريا.

جدول (7)

مساحة الأراضي المزروعة حسب طريقة الإرواء

نسبة مئوية %

الدولة / السنوات	العراق			سوريا		
	بعلي	مروي	إجمالي	بعلي	مروي	اجمالي
1990	%37	%63	%100	%88	%12	%100
1997	%36	%64	%100	%80	%20	%100
2003	%42	%58	%100	%75	%25	%100

المصدر :تم اعداد استنادا الى :
التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2005،ص269.

4-العوامل الفنية:

وتمثل هنا الإجراءات الفنية التي تقوم بها الدول المتشاطئة مع العراق على نهري دجلة والفرات ، وإذا كانت أزمة المياه التي نشبت بين العراق وسوريا في السبعينيات قد تم تجاوزها على حساب العراق فان سوريا في ظل أزمة المياه الحالية لديها مصادر مائية تنبع من أراضيها كاملة متمثلة بنهر العاصي الذي يصب في البحر المتوسط بالقرب من لواء الاسكندرونه.

ثانيا:المشاريع المائية التركية:

أنجزت تركيا مشاريعها المائية من السدود وشبكات الري على نهر الفرات في اطار مشروع (الكاب) وهو مشروع منطقة جنوب شرق الأناضول الذي يشمل إنشاء (19) محطة لتوليد الطاقة الكهربائية و (22) سد في أعالي نهري دجلة والفرات[27]، ومن ضمن أولويات الأهداف التركية جعل هذه المنطقة مخزن لقمح الشرق الأوسط ، وفي هذا الصدد يشير الجدول (8) إلى الاستثمارات التركية في القطاع الزراعي ويلاحظ تصاعد

قيمة تلك الاستثمارات من ميزانية الاستثمار المركزية للحكومة التركية ونسبتها من الناتج القومي الإجمالي (Gross National Production (GNP، وتأمل الحكومة التركية إحياء وزراعة نحو 10% من مساحة تركيا وتوطين 12 مليون نسمه من حجم السكان يمثلون نسبة 18% حسب تعداد عام 1999[28] .

جدول (8)

الاستثمارات في القطاع الزراعي بحسب الميزانية المركزية التركية

مليون دولار أمريكي

السنوات / البند	1999	2000	2001	2002	2003
حجم الاستثمارات مليون /دولار	580	636	410	547	761
نسبة الاستثمارات من ميزانية الاستثمار الإجمالي	%6.8	%6.7	%7.3	%4.8	%9.2
نسبة الاستثمار من الناتج القومي الإجمالي	%0.31	%0.32	%0.28	%0.29	%0.4

(at: http:/www .siteresources . word bank .org)

وفيما يأتي إيجاز عن المشاريع الأروائية التركية، وكالاتي :-

1.المشاريع على نهر الفرات.

تطالب تركيا العراق بتحويل مياه دجلة الى الفرات عبر قناة تصب في بحيرة الثرثار ، وهي بذلك تتجاهل ان كل من نهر دجلة والفرات حوض واحد مستقل عن الآخر ، ومن ثم فهناك اختلاف في طبيعة المياه لكلا النهرين وانعكاس ذلك على خصوبة الأراضي القابلة للزراعة[29] ، وبالفعل أنشأ العراق نواظم ضخمة عند سامراء لتحويل المياه إلى منخفض الثرثار بمقدار 8 . 8 مليار/م3.

ويبين الجدول (9) معلومات عن أطوال كل من نهري دجلة والفرات من المنابع إلى المصب في شط العرب ، ويلاحظ ان للعراق حصة تبلغ 40% من طول نهر الفرات البالغ 2940كم2 ، وهذا يعني ان مسافة 1159كم2 من طول النهر يخترق مساحة العراق ، واستناداً الى منطق الحسابات الجغرافية والبيئية والفنية يجب ان لا تقل كمية تصريف المياه عن 700م3/ثانية مع مراعاة متوسط التدفق السنوي البالغ 1000م3/ثانية لتحصل تركيا على الثلث المتدفق والثلثين المتبقين لكل من العراق وسوريا، وقد نص على ذلك الاتفاق المبرم عام 1987 ما بين الدول المتشاطئة وقد أكد عليه عام 2001 ، وبموجب هذا الاتفاق يحصل العراق على 58% من الحصة الأخيرة والباقي لسوريا[30].

جدول (9)
الطول الكلي لنهري دجلة والفرات وحصة العراق منها
كم2

الطول / الشهر	الطول الكلي (1)	حصة العراق (2)	نسبة 1:2
دجلة	1900	1415	%47
الفرات	2940	1159	%39.4

المصدر: جمهورية العراق ، مصادر المياه وادارتها ، ندوة مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي ، الكويت (17-20)شباط ،1986 ،ص87.

ان تركيا ترفض المشاركة في ايَّ لجنة او اجتماع للتنسيق وتتصرف لوحدها وسمحت بتصريف ما لا يزيد عن 500م3/ثانية من مياه الفرات لكل من الدولتين خلال مدة مليء (سد اتاتورك) لحين التوصل الى اتفاق بين الدول الثلاثة[31].

وتبلغ حالياً مجموع الواردات المائية من نهر الفرات عند الحدود العراقية – السورية نحو 35 . 8مليار /م3 وبنوعيه مياه تتراوح فيها مجموع الاملاح الذائبة ما بين (125-1350) جزء بالمليون بعد ان كان مجموع الوارد قبل اقامة السدود نحو 4 . 27 مليار/م3 وبنوعيه مياه 450جزء بالمليون وبمعدل تصريف مائي يبلغ 2100م3/ثانية[32].

ومن الجدير بالذكر ان الجهات التي مولت هذا المشروع بعض من الدول الخليجية فضلاً عن البنك الدولي والاتحاد الاوربي وقامت شركة ايناسكو بتنفيذ المشروع وبكلفة بلغت 31 مليار دولار[33].

2.المشاريع المائية على نهر دجلة.

كان وضع نهر دجلة قبل الشروع بتنفيذ السدود التركية على هذا النهر اقل تعقيداً باعتبار ان اعتماد العراق على المجرى الرئيس ليس كلياً ، وإنما هناك روافد تنبع من الأراضي العراقية ، وفيما يأتي توضيح الى مصادر مياه نهر دجلة[34].

أ-المرتفعات التركية 40% وبمعدل تصريف مائي يبلغ حوالي 3000م3 في الثانية.
ب-الروافد العراقية 60% وهي:-

- نهر الزاب الكبير ويبلغ طوله 650كم.
- نهر الزاب الصغير ويبلغ طوله 520كم.
- نهر ديالى ويبلغ طوله 450كم.

وهذه المرة اتجهت تركيا صوب نهر دجلة ، وشرعت بتنفيذ مجموعة من المشاريع الاروائية في مقدمتها سد (آل صو) وجاءت فكرة هذا السد أيضاً في ظل الظروف المعقدة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط والعراق خاصة وفيما يأتي إيجاز عن هذه المشاريع[35].

- مشروع كير الكيزي، ويتضمن إنشاء سد يحتوى على خزان سعة 1.919 مليار/م3.
- سد دجلة، وتبلغ سعه الخزان 950 مليون مم3.
- مشروع باطمان، ويتضمن إنشاء مجموعة من المشاريع على جوانب نهر باطمان الاروائي، بحيث تبلغ سعه الخزن 1.175 مليار/م3.
- مشروع جزره، انجز هذا المشروع عام 1994 ويبلغ حجم المياه المتدفقة آليه حوالي 16.7 مليار /م3 سنويا.
- سد آل صو، ويقع سد(36) في منطقة (دراغ جيتني) بن على بعد 45كم من الحدود السورية ولا يبعد كثيرا عن الحدود مع العراق، والسد من نوع السدود الإملائية الركامية.
- منسوب قمته (530م) اما منسوب الخزن الفيضاني الاعلى (528م) والخزن الاعتيادي للسد (525م).
- يستطيع خزن كمية من المياه تقدر بـ(11,40) مليار/م3.
- تبلغ طاقة المحطات الكهربائية الملحقة بالسد نحو 1400 ميكاواط وبطاقة سنوية تبلغ 3830 ميكاواط.
- تكاليف المشروع حوالي 4 مليار دولار أمريكي.

ومن المتوقع ان يترك هذا السد آثارا على امدادات المياه الى العراق[37] بمقدار 9,7 مليار/م3 سنوياً وبنوعيه 375 ملغم /لتر، في حين أن الوضع الطبيعي للوارد المائي يبلغ 20,93 مليار/م3 وبنوعيه 250 ملغم / لتر ، ويمثل هذا الانخفاض نسبه تقدر بـ 47% فضلاً عن التردي في نوعية المياه من وضعها الاعتيادي السابق.
ومن الجدير بالذكران المشروع واجه معارضه شديدة نظراً لما يتركه من آثار في مقدمتها تشريد ونزوح 79 الف نسمه من اكراد تركيا هذا ما اكدته شركات تأمين عالمية ، اما المشروع التركي الاخر على نهر دجلة هو مشروع باطمان الذي يحتوي على مجموعة من السدود ، بسعة خزن تقدر بنحو 1,2مليار/م3 وتوليد طاقة كهربائية بسعة 2000 ميغا/واط ويروي هذا المشروع مساحة 160 ألف/دونم.

ثالثا:تأثيرات المشاريع المائية التركية.

ان التأثيرات التي ستتركها المشاريع المائية التركية كثيرة ومتنوعه، وربما نكون غير منصفين في تناولنا هذه التأثيرات دفعه واحدة ، لأن من شأن هذه الفرصه أنها لا تمنح للباحث الفرصة الكافية للوقوف على حجم التأثيرات والانعكاسات بشكل تفصيلي ، ولكن حسبنا ان نبين ما يأتي :-

1-التأثير على الأمن الغذائي :إن العراق من دول العجز في جميع المنتجات الزراعية والحيوانية ولا يحقق الاكتفاء الذاتي الا في بعض الخضروات ، ويبين الجدول (10) الميزان التجاري الزراعي خلال المدة (1990-2002) ويلاحظ ان العراق يعاني من عجز متواصل في هذا الميزان سبب تفوق الواردات الزراعية على الصادرات وبمتوسط بلغ 1,3 مليار دولار ، وفي المدة(2003-2004) ارتفع العجز كمتوسط

الى 1 , 7 مليار دولار وكان حصة الفرد من العجز 63 دولار مقابل 18 دولار للفرد السوري[38].

جدول (10)

الميزان التجاري الزراعي للعراق ونصيب المواطن من الواردات وعلى المستوى العربي في المدة (1990-2003)

البيان / السنوات	الصادرات (1) مليون دولار	الواردات (2) مليون دولار	الميزان التجاري الزراعي 2-1 واردات-صادرات	نصيب المواطن من الواردات(العراق) دولار	نصيب الفرد على المستوى العربي دولار
1990	60	1851	1791	99	74
1991	10	823	813	43	60
1992	9	1163	1154	54	66
1993	4	988	984	52	80
1994	8	751	743	37	100
1995	8	1073	1066	52	77
1996	20	940	920	45	97
1997	20	1488	1468	49	107
1998	8	1719	1711	78	109
1999	7	1603	1596	69	98
2000	7	1720	1713	72	81
2001	7	1221	1214	50	68
2002	7	1720	1713	68	72
المتوسط	13.46	1312.2	1298.9	59.08	83.7

اعد بالاستناد الى :

المصدر: التقرير الاقتصادي العربى الموحد ، أعداد مختلفة.

2-انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وانعكاسات وتأثير ذلك على دخول الفلاحين الأمر الذي سيدفعهم الى ترك مهنة الزراعة والهجرة الى المدينة، وهذا يعني ان نقص امدادات المياه سوف يكون لها تأثيرات على حجم الأراضي المزروعة ومن ثم مزيد من الهجرة وعلى سبيل المثال[39]ان نقص امدادات مياه نهر الفرات ساهم بإخراج 40% من الأراضي الزراعية في النشاط الزراعي أي نحو 1 , 3 مليون دونم واصاب هذا الضرر سكان محافظات (الرمادي ، بغداد ، الحلة ، كربلاء ، ديوانية ، الناصرية ، البصرة) زيادة على تقليص المساحة المزروعة في موسم الشتاء أذ انحصرت بحدود 2 , 8 مليون دونم وفي الصيف نحو 800 ألف دونم.

3-انخفاض الكميات الواردة من نهر دجلة للأغراض المدنية[40] وسيتأثر الى السكان الذين حرموا من مياه نهر الفرات والقاطنون في غربي العراق ووسطه من جراء مشروع (الكاب) التركي ، أما المشاريع المائية على نهر دجلة كسد (آل صو) ومشروع (باطمان) ستمتد تأثيراته الى مديات ابعد وستكون من شمال العراق الى جنوبيه ، وعلى السكان الذين يعيشون في محافظات (دهوك ، الموصل ، اربيل ، صلاح الدين ، ديالى ، بغداد ، الكوت ، ميسان ، البصرة) ، كما ستتأثر نوعية المياه بعد استكمال بناء شبكات

الصرف الصحي في المحافظات السابقة ، كما حصل في نهر الفرات اذ ارتفعت نسبة التلوث الى 1800 ملغ/لتر في حين ان المعدل العالمي يبلغ 800ملغ/لتر.

4-تبين الحسابات الفنية[41]في حالة نقص ما مقداره (1) مليار /م3 من واردات المياه من نهر دجلة سيؤدي الى تعطيل مساحات زراعية تقدر بـ (260) الف دونم ، وهي أراضي ذات جودة عالية ويعتمد عليها العراق في تأمين نسبة كبيره من الإمدادات الغذائية ، وبشكل عام ستحرم او تقل التجهيزات المائية الى جميع الاراضي الواقعة على نهر دجلة من أقصى الشمال الى الجنوب التي تقدر بنحو 27 مليون دونم ، ويضاف هذا الرقم الى الأراضي الواقعة في غربي العراق والفرات الأوسط التي تأثرت بمشروع (الكاب) التركي.

5-اتساع مساحات التصحر وتقليص رقعة المراعي الطبيعية المخصصة الى الثروة الحيوانية المنتجة اقتصادياً (الأبقار والأغنام).

6-التقليل من الفيضانات(42)القليلة والمعتدلة الا انه لا يقلل من ذروات الفيضانات العالية ، وهذا سيؤثر بدوره على سلامة المنشآت المدنية وأمنها والسكان القاطنين على ضفاف نهر دجلة في المناطق الشمالية من العراق.

7-تساهم المشاريع الاروائية التركية في رفع معدلات الملوحة فكما هو معروف أنها تحتاج الى مبازل لتتخلص من ارتفاع مناسيب المياه الجوفية وتصريفها الى نهر دجلة عند الحدود العراقية.

8-انخفاض مناسيب الخزانات الطبيعية(43)التي يعتمد عليها العراق في عملية خزن المياه والاستفادة منها في مواسم الجفاف مثل بحيرة (الثرثار ، الحبانية) ، الى جانب التأثير على إمكانات عمل النشاطات الصناعية والبنى التحتية (محطات تصفية المياه ، مصافي النفط ، المستشفيات). المعتمدة على الطاقة الكهربائية في اداء عملها ، وان محصلة هذه النقطة جعل العراق في عوز مائي خطر.

9-تلوث المياه في نهر دجلة من جراء استخدام الكثير من الأسمدة الكيمياوية والعضوية والمبيدات ومخلفات النشاط البشري المختلفة ، وستجد هذه المخلفات (المدنية والصناعية) طريقها الى المبازل التي تصب في مجاري الأنهار ، مما يؤدي حتما الى تلوثها.

10-التأثير على عملية احياء النظام الطبيعي وإنعاشه المتميز لمنطقة الاهوار ، لان المياه القادمة من دجلة ستكون غير صالحة بسبب التلوث ، الى جانب ارتفاع نسبة الملوحة، وسيكمل هذا التأثير النقص الحاصل في امدادات المياه القادمة من نهر الفرات(44)التي بلغت 90% بعد إقامة مشروع (الكاب).

11-ستترك المشاريع الاروائية التركية تأثيرات تمتد حتى شمال الخليج العربي ، بعد ان أثبتت دراسة أجريت في الكويت عن تأثير مناطق شمال الخليج ومناطق الأسماك

والروبيان بالمياه القادمة من نهري دجلة والفرات للاهوار ، وقد تبين ان المياه العراقية تعد محطات لتكاثر أنواع من الأسماك البحرية قبل الهجرة الى مياه الخليج.

رابعا.الموقف القانوني من المشاريع التركية.

كانت مدينة (لوس انجلس) تعاني من نقص في امدادات المياه ، فعمل حينها مدير إدارة المياه المدعو (وليام مولهولاند) الى شراء حقوق المياه في (اوينز فالي) التي تبعد نحو 250كم الى الشمال من (لوس أنجلس) وشق قناة عبر صحراء (موجافي) الحاره ، مما مكنه ايصال المياه الى قلب المدينة ، وعلى أثرها انتعش اعمال المزارعيين التجاريين ومربي المواشي ، فحصل احتجاج كبير من المزارعين في مدينة (اوينزفالي)ودفعهم الوضع الى التفكير بتفجير القناة بالدينامت ، وكان رد الفعل من ادارة مياه (لوس انجلس) بعمل استعراض عسكري ضخم ، وبعد مضي مدة طويلة من الزمن بقيت الأشياء على حالها، وبدأت في هذا الأيام محاولات من السكان القاطنين في (اوينزفالي) شمالي كاليفورنيا الى تسوية نزاعاتهم بشأن المياه عبر المحاكم المختصة بدلاً من الديناميت والبنادق[45].

إن الحكمة في امدادات المياه ، تبرز الحقائق الآتية ..

الأولى:أهمية الجهات القانونية الدولية ذات النفوذ في تحديد أصحاب الحق في الحصول على المياه تحت مختلف الظروف.

ثانيا:عندما تشتد حدة نقص الإمدادات المائية ، ترتفع أصوات المعوزين اليها من اجل تسوية عادلة لقضيتهم.

وتأسيساً على هذه الحقائق فان العراق لا يرغب ان يجد نفسه في صراعات عسكرية مرة أخرى مع الجيران من اجل قضية الحقوق التاريخية في مياه نهري دجلة والفرات ، ومن الأفضل اللجوء الى المؤسسات القانونية التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية ، وهذا المنطق الحضاري الذي يضمن لجميع الإطراف التقدم والازدهار ، وينطبق هذا الكلام على الكثير من القضايا ومنها توزيع حصص المياه على الدول المتشاطئة على الانهار الدولية.وفي هذا الصدد تشير اتفاقية فينسيا[46]لعام 1815 التي جاءت لتنظيم استخدامات الانهار الدولية ، وقد عرفته بأنه (النهر الصالح للملاحة الذي يفصل او يخترق عدة دول) ، وفي 21 مايس 1997 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية للإغراض غير الملاحية ونصت على واجب دولة المجري المائي في عدم التسبب بضرر لدولة او دول المجرى المائي الاخرى في حالة قيامها بتنفيذ نشاطات ان تلحق الضرر ، وعليه لابد من إجراء التفاهمات وعقد الاتفاقيات بشأن تلك النشاطات (المشاريع) وأوجبت حل النزاعات بالطرق السلمية وتبعاً لذلك يعرف القانون الدولي النهر الدولي (بأنه المجرى الذي يمر بدول مختلفة ، والذي يمثل شبكة المياه السطحية والجوفية التي تكون بحكم علاقة هذه الدول الطبيعية بعضها بالبعض الاخر كلاً واحداً وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة.

ان الموقف التركي ازاء نهري دجلة والفرات اصبح مشكلة خطره وقائمة بالنسبة للعراق ، فالجانب التركي لا يحترم الاتفاقيات الدولية بخصوص الانهار الدولية عند تعامله مع العراق وسوريا ، في حين تتعامل بهذا القانون مع الانهار المشتركة بينها وبين روسيا وبلغاريا ، ولا يريد الباحث الخوض في الحقائق التي تقف وراء الدوافع التركية التي برزت في اثناء فرض العقوبات الدولية على العراق خلال التسعينيات من القرن المنصرم ، وتجدر الاشاره الى ان العراق كان جزءاً من الدولة العثمانية وان تركيا الوريثة الشرعية لها[47] ، والاخيره اعترفت باستقلال كل من العراق وسوريا بموجب معاهدة لوزان عام 1920 وانقره عام 1921 ، وكانت هذه المعاهدات تشير الى اعتراف تركيا بالطابع الدولي لنهري دجلة والفرات وعلى ضرورة توزيع مياه هذين النهرين بشكل عادل ومدروس بين الدول الثلاثة ، وكانت آخر الاتفاقيات[48]تشكيل لجنة فنية مشتركة عام 1980 بين العراق وسوريا وتركيا من اجل قسمة عادلة للمياه المشتركة ، وبعد انعقاد ستة عشر اجتماعاً توقفت أعمالها عام 1992 دون التوصل الى نتائج ملموسة.

وخلاصة الموقف التركي أنه يعد كل من نهري دجلة والفرات انهار عابره للحدود بموجب المفهوم التركي ، كذلك يعدهما حوضاً واحداً من اجل تعويم المشاريع الكثيفة المقامة في أعالي الفرات ثم على نهر دجلة ، و ذلك غير منطقي من النواحي الجغرافية لكونهما حوضين منفصلين.

ان المتابع الى التصرفات التركية يلمس الأطماع التركية القديمة والحديثة في العراق والمنطقة ، ويشير مسعود يلماظ رئيس وزراء التركي السابق بالقول[49] (ان المياه نفطنا ، وأن كان هناك من يرضى بأقتسام نفطه مع الاخرين فتركيا على استعداد لأقتسام مياهها). ومن غير المقنع القول ان تركيا تغفل الفرق بين الثروة الطبيعية الناضبة غير القابلة للتجديد مثل النفط والغاز وبين الثروة الطبيعية المتجددة مثل المياه ، فهناك فرق كبيربينهما لطبيعة السوق الاقتصادية لكلا الثروتين.

وفي هذا الصدد يبين القانون الدولي[50]المؤلف من (33) مادة تتعلق باستثمار مياه الأنهار الدولية ، هذا القانون جاء حصيلة للكثير من المؤتمرات الدولية بدأ من اول نص في هذا المجال الذي يعود الى الثورة الفرنسية عام 1792 ثم القواعد الصادرة عن رابطة القانون الدولي عام 1966 وأعقبها مؤتمر ستوكهولم عام 1972 برعاية الامم المتحدة ، وقد أخذت تلك التطورات الوقت الكافي لتنضج بشكل قانون جرى توزيعه على جميع الدول الأعضاء في الجلسة رقم 2231 في 1991/6/27 ثم ترك لغاية عام 1993 لابداء الملاحظات وآخيراً أعتمدته لجنة القانون الدولي في الجمعية العامة للأمم المتحده بموجب القرار 46 في 1994/7/22 بوصفه قانوناً ينظم استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية ، بعد اضافة مادة تتعلق بحل النزاعات على المياه.

ومن القانون الدولي السابق نذكر بعض المواد التي تنطبق على الموقف التركي الحالي ، فمثلاً تؤكد المادة (3) على ضرورة عدم إلحاق الضرر بأي دولة من دول المجرى المائي ، ومن ثم لا يجوز الانتفاع المنفرد ، بل لابد ان يكون هناك انتفاع منصف ومعقول ومقبول من مياه النهر بين الدول المتشاطئة ، وفي ضوء هذه المادة اتضح من سياق البحث ان كل من العراق وسوريا بحاجة ماسه الى مياه نهري دجلة والفرات في حين ان تركيا لا تحتاج سوى الى 5% من مياههما.

وتشير المادة (11) الى آلية التعاون بشأن التدابير المزمع أقامتها (تتبادل دول المجرى المائي المعلومات وتتشاور مع بعضها البعض بشأن التدابير المزمع اتخاذها على حالة المجرى الدولي المائي) ، وفي مقابل ذلك نرى ان تركيا لم توجه أي أخطار الى العراق بشأن التدابير التي أقامتها فعلاً على نهري دجلة والفرات ، ومن ثم لم يتوفر لدى الجهات العراقية ذات الصلة الوقت الكافي لتقدير الأضرار المترتبة على إنشاء سدودها على الأنهار.

اما المادة (22) تنص (قبل ان تقوم دولة من دول المجرى المائي او ان تسمح بتنفيذ تدابير مزمع اتخاذها يمكن ان يكون لها آثر ضار ذو شأن على دول أخرى من دول المجرى المائي ، عليها ان توجه الى تلك الدولة اخطاراً بذلك في الوقت المناسب ،ويكون هذا الإخطار مصحوباً بالبيانات والمعلومات التقنية المتاحة ، بما في ذلك نتائج أي عمليه لتقييم الأثر البيئي) ..

وتبين المادة (33) من القانون الدولي للأنهار الدولية على ضرورة تسوية المنازعات بين دول المجرى المائي الدولي بشكل سليم حتى يتم التوصل الى حلول منصفة وعادلة ، واستكمالا الى مبادىء القانون الدولي على العراق الاستعانة بالدول الصديقة والحليفة بعد تغير النظام السياسي وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي سمحت لتركيا إقامة هذه المشاريع لتحقيق جملة أهداف للسياسة الخارجية الأمريكية المعروفة ، كذلك منظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية[51].التي كان لها موقف واضح عن الأبعاد السياسية والقانونية لموضوع الموارد المائية العربية وقد عرض الموضوع على مجلس الجامعة في دورته الثامنة والتسعين فصدر القرار رقم 5233 بتأريخ 1992/9/13 الذي نص على ما يأتي : (الالتزام القومي بالحقوق الثابتة والمشروعة للدول العربية في الانهار الدولية ، وخاصة حقوق كل من سوريا والعراق في مياه دجلة والفرات ومساندة جهود الدولتين العربيتين في التوصل مع تركيا الى اتفاق حول اقتسام عادل لمياه النهرين انطلاقاً من حرص الدول العربية على تعزيز العلاقات الأخوية) والروابط التاريخية بين تركيا وسائر الدول العربية.

وفي هذا المجال ترى الدراسة ان من حق العراق استخدام الأوراق الاقتصادية الرابحة مثل تدفق النفط العراقي الى ميناء جيهان التركي ، الذي وصل في الحرب العراقية الإيرانية الى نسبة تجاوزت 50% الى جانب أخذنا بنظر الاعتبار حاجة السوق الأوربية للنفط وتنامي الصناعة في تركيا ومتطلبات الطاقة الى المشاريع الاقتصادية التي تنوي تركيا أقامتها في مناطق الشرق والجنوب الشرقي من أراضيها ...

الخاتمة

إدارة الموارد المائية Water resource Management

ان العراقيين القدامى ساهموا في إدارة مياه نهري دجلة والفرات فهناك من الشواهد الأثرية التي تدل على نشوء قوانين للمياه في بلاد ما بين النهرين في حقب مختلفة من تطور المراكز الحضارية مثل كيش (2360ق.م) وأور (2100ق.م) والسومريين ، كما

ساهم البابليون في تطوير المعرفة بالري واستخدامات المياه ، ويبين أحد الألواح الأثرية (لوح أور البابلي) الحلول الممكنة لعدد من المسائل المائية (السدود ، الآبار ، الخنادق المائية) . ويشتمل القانون الشهير لحمورابي على تشريع مائي لتنظيم الري والحد من أضرار الفيضانات .

ولكن السؤال عن الطرق الجديدة التي لابد من إتباعها في العراق في ظل الموقف المائي الجديد للعراق ، والقناعة بأن الإمدادات المائية من المصادر النابعة من الخارج أصبحت أكثر تعقيداً في ظل العلاقات الدولية الجديدة ، هذا الأمر يتطلب إتباع أساليب جديدة في إدارة الموارد المائية ، وتوصي الدراسة الآتي :-

1-تفعيل عمل اللجنة الفنية للمياه الدولية المشتركة بين العراق وسوريا وتركيا التي تشكلت عام 1980 للتوصل الى قسمة عادله للمياه تستند الى بنود القانون الدولي الخاص بالانهار.

2-إيجاد الأدوات الفنية والتقنية لتأمين كمية ونوعية المياه في نهري دجلة والفرات ، ويتم ذلك بخزن المياه[52] في الأشهر (آذار ونيسان وحزيران) فخلالها يتدفق الجزء الأكبر من المياه وبمعدل 60-80% من تدفق المياه في نهر دجلة وبمعدل 45-80% في نهر الفرات ، ولا يزيد التدفق عن 10% من المعدل السنوي في الظروف الطبيعية.

3-بناء السدود والخزانات الجديدة إلى جانب إنشاء القنوات المبطنة حتى تبقى المياه بمستوى الحقل الذي يسهل تزويده بالماء والحفاظ عليه من الملوحة.

4-استخدام الطرق الحديثة في الري من خلال بناء نظام ري هندسي جديد وبالطرق الآتية:-

أ-إحياء دعوه الدولة عام 1974 بتغليف قنوات السقي في القطر كافة لتقليل الخسارة في المياه.

ب-إدخال تقانه التسوية باشعة الليزر واستخدام الري المتردد في نظام الري السطحي ، والسقي بالرش ونظام التقطير مما يؤدي الى تقليل خسارة المياه التي تذهب داخل الأرض أو التبخر.

5-تجنب استعمال الأنهار بوصفها مصبات لتصريف المياه المستخدمة لسقي الحقول فان ذلك سيؤثر على نوعية المياه والى عدم إمكانية استخدامها للاستعمال المنزلي.

وفي هذا المجال ندعوا الى المحافظة على المصبات المائية الموجودة في القطر وهي[53]:

أ-المصب العام الرئيس الذي يطلق عليه بالنهر الثالث الذي يصب المياه المتصرفة في الخليج العربي.

ب-مبزل شرق الفرات ، الذي يستقبل المياه من المشاريع الواقعة ما بين نهر الفرات وقناة الحلة ، ويفرغ مياهه في النهر الثالث.
ج-نظام مبازل ديالى السفلى.

6-العمل على إيجاد مصادر مياه جديدة عدا نهري دجلة والفرات من خلال:

أ-إجراء المسوحات الجيولوجية لتحديد مواقع وكميات المياه الجوفية لا سيما في المناطق الصحراوية وبيان إمكانية استغلالها للشرب او للزراعة.
ب-الاهتمام في مجال بحوث الأمطار الصناعية لزيادة كميات الأمطار في المناطق الجافة والصحراوية.
ج-استخدام الطاقة المتجدده ولا سيما الطاقة الشمسية (Solar) الغني بها القطر في مجال التخلص من الملوحة في البحيرات والاهوار.

7-إن المياه على الرغم من أهميتها للحياة لابد من النظر إليها في اطار خطة تنموية متكاملة وهذا يتطلب إنشاء قاعدة من المعلومات عن مصادر المياه في القطر حتى يمكن التنسيق بين العرض والطلب على المياه لكافة القطاعات ، إلى جانب التعاون بين مؤسسات البحث العلمي المتخصصة وبين الشبكة العربية لمراكز البحوث المائية في المنطقة العربية أنوار ANWAR لتبادل الخبرات ونتائج البحوث[54].

8-من الضروري اشراك منظمات المجتمع المدني في شراكات مائية مع الأجهزة الحكومية مثلما قائم في مصر[55](الشراكة المصرية المائية) ويكون من شأن هذه الشراكات ترشيد الاستخدامات وحماية الموارد المائية من التلوث .

الهوامـــــش

[1]جمهورية العراق ، مصادر المياه وادارتها ، ندوة مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي ، الكويت (7-17)شباط ،1986 ،ص85.
[2] علي محمد مهدي ، مكانة النهروان في التنمية ، الزراعة خلال العصر العباسي ، مجلة النفط والتنمية ، العدد الخاص المزدوج (7-8) 1981 المجلد الثاني (81-1982) ، السنة السادسة والسابعة ، ص246.

(3)التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2006،ص257.
(4) كذلك.
(5) كذلك.
(6)At:http//www.sitersources . world bank . org)
(7)Human Development Report ,2006 , webside .at :http: //www. Hdr.undp. org.
(8) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2006،ص44-45.
(9)O.P.E.C,Water resource Management :Making every drop count, OPEC Bulletin2/07,Vienna , Austria, p.39.
(10) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2000 ،ص36.
(11)O.P.E.C , 0p.cit , p.39.
(12) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2006،ص44.
(13) انظر :
-التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2006،ص261،ص271،ص273.
-برنامج الامم المتحدة ، مؤشرات متنوعة عن الدول العربية برنامج ادارة الحكم في الدول العربية ، روابط الكترونية الشبكة الدولية ، (at:http:// www . paqar . orq)
(14) كذلك.
(15)Human Development Report ,2006 , webside .at :http: //www. Hdr.undp. org.
(16) البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم 1999،مؤسسة ميريك لقراء الشرق الأوسط ، القاهرة ،ص127.
(17) كذلك.
(18) كذلك ،ص139
(19) كذلك.
(20) كذلك.
(21) جمهورية العراق ، مصادر المياه وادارتها ، مصدر سبق ذكره ، ص87.
(22) المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة ، (ايكاردا) ، الزراعة المستدامة في المناطق الجافة ، سوريا ،30حزيران،2003 ، الشبكة الدولية (at:http// www . cqiar . orq)
(23) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2004،ص367.
(24) جمهورية العراق ، مصادر المياه وإدارتها ، مصدر سابق ذكره ،ص87.
(25) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2005،ص26.
(26) الدول العربية تقع تحت خط الفقر المائية، الشبكة الدولية: (at:http:// www.almyah . com)
(27) د.وليم اشعيا ، ازمة المياه من خلال انابيب السلام التركي ، الشبكة الدولية (At:http:// www. bethsuryoyo . com)
(28)U.N.Handbook trade and Development statictics , New York and Geneva , 2001 , p.289.

(29)حول الاعتراضات الموجهة على ملء خزان سد أتاتورك :
انظر:- وزارة الخارجية التركية ، إدارة مجاري المياه الإقليمية والعابرة للحدود ، قضايا المياه بين تركيا وسوريا والعراق ، مايو ، 1997 ،ص ص12-14.
(30)د. عبد اللطيف جمال رشيد ، آراء وأفكار : المياه المشتركة مع تركيا الشبكة الدولية at:http:// www. Almada paper . com)
(31) د.وليم اشعيا ، مصدر سبق ذكره.
(32)جمهورية العراق ، مصادر المياه وإدارتها ، مصدر سابق ذكره ،ص87.
(33) د.وليم اشعيا ، مصدر سبق ذكره.
(34) جمهورية العراق ، مصادر المياه وإدارتها ، مصدر سبق ذكره ،ص89.
(35) جمهورية العراق ، مصادر المياه وإدارتها ، مصدر سبق ذكره ،ص89.
(36) انظر:
-محمود سمير احمد ، معارك المياه المقبلة ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1991، ص3.
-مركز دراسات الوحدة العربية ، إشكالية المياه وآثاره في العلاقات العربية التركية ، حوار مستقبلي ، بيروت ، 1995 ، ص ص 17-16.
(37) جمهورية العراق ، قسمة المياه في القانون الدولي ، حقائق بشأن المياه المشتركة مع تركيا ، وزارة الخارجية و وزارة الري ، بغداد ، 1999 ، ص15..
(38) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2006، ص286.
(39)جي،أ الن وشبلي ملاط ، المياه في الشرق الأوسط ، الماحات قانونية وسياسية واقتصادية ، ترجمة محمد اساملي القوتلي ، دمشق ،1997 ، ص ص260-261.
(40) مرتضى جمعه حسن السوداني ، الاثار السلبية لانشاء سد اليسو على نهر دجلة وموقف القانون الدولي ، الشبكة الدولية العالمية(at:http://www.almyah .com)

(41) جمهورية العراق ، قسمة المياه في القانون الدولي ، مصدر سبق ذكره ، ص15.
(42) د. عبد اللطيف جمال رشيد ، مصدر سابق ذكره.
(43)مرتضى جمعة حسن السوداني ، مصدر سبق ذكره.
(44) كذلك.
(45) الأمم المتحدة ، برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 2005،ص173.
(46) جمهورية العراق ، قسمة المياه في القانون الدولي ، مصدر سبق ذكره ،ص ص17-18.
(47) للوقوف على العلاقات العربية –التركية :
انظر :-
-جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، العلاقات العربية التركية ، من منظور عربي ، 1999 .
(48) عبد اللطيف جمال رشيد ، مصدجر سبق ذكره.
(49) نقلاً عن :-مرتضى جمعة حسن السوداني ، مصدر سبق ذكره.
(50) للوقوف على تفاصيل الاتفاقيات الدولية ، والإقليمية التي تنظم الاستفادة من الموارد المائية المشتركة : انظر :
-المنظمة العربية للتنمية الزراعية وآخرون ، المؤتمر الوزاري العربي للزراعة والمياه : الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تنظم الاستفادة من الموارد المائية المشتركة ، ورقة مقدمة

من المركز العربي للدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ، القاهرة ، أبريل (نيسان) ،1997.
-جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية ، قانون الانهار الدولية الجديد والمصالح العربية ، 2001 ، ص ص 13-44 ، ص ص 297-346.
(51) المنظمة العربية للتنمية الزراعية وآخرون ، المؤتمر الوزاري العربي للزراعة والمياه ، مستقبل المياه في المنطقة العربية وإستراتيجية تحقيق الامن المائي العربي ، ورقة مقدمة من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ابريل (نيسان) ،1997،ص16.
(52) جمهورية العراق مصادر المياه وإدارتها ، مصدر سبق ذكره ، ص .
(53) كذلك.
(54) د.احمد احمد جويلي ، اقتصادات الموارد المائية في المنطقة العربية ، مجلة الوحدة الاقتصادية ، العدد الحادي والثلاثون ، السنة السابعة عشر ، ابريل (نيسان) ،2005 ، القاهرة ،ص10
(55) كذلك.